المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي - الجزائر نموذجا-

الدكتور حسين قادري
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أسباب التخلف السياسي العربي، وقياس مدى المشاركة السياسية فيه، من واقع التجارب المختلفة، مركزين على التجربة الجزائرية التي جسدها دستور 1996 والانتخابات البرلمانية لسنة 2007. بما يفيد، بأن الديمقراطية التي لا تضمن المشاركة السياسية في كلها أو جزئها لا تستحق البقاء.

ومن نتائج هذه الدراسة، أن المشاركة السياسية في العالم العربي تتحكم فيها متغيرات عديدة تتعلق بمسيرة كل بلد وأوضاعه الداخلية وعلاقته بالتأثيرات الخارجية. بما يعني ضرورة الاهتمام بكل هذه المتغيرات.

Resumé:

Partant de l'expérience algérienne en matière de participation politique telle qu'incarnée par la constitution de 1996 et exprimée à travers les élections législatives de 2007, cette recherche vise à étudier les causes du sous-développement politique dans le monde arabe, et à mesurer le degré de participation en son sein. Ce qui implique qu'une démocratie qui ne garantit par le minimum de participation à ses citoyens est vouée à l'échec.

Cette étude nous a permis de déterminer les différentes variables qui influent sur la participation politique dans le monde arabe, à savoir: le parcours de chaque pays; sa situation interne; ses relations extérieures etc. D'où l'intérêt d'une étude approfondie de toutes ces spécificités.

مقدمة:

كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2006 عن المكانة الغير مشرفة التي تحتلها غالبية الدول العربية عالميا، ومن أسباب ذلك تردي الأوضاع السياسية بها ونقص المشاركة السياسية للمواطنين والمجتمع المدني فيها. إذ تنفرد الأنظمة الحاكمة بقواعد اللعبة السياسية متحججة في ذلك بذرائع عديدة تربطها بالواقع الداخلي والساحة الخارجية.

وتشترك البلدان العربية من واقع جغرافيتها وماضيها وواقعها الداخلي، السياسي الاقتصادي والاجتماعي، تشترك في عنصر التخلف الشامل وغياب الديمقراطية الحقيقية وشيوع مظاهر التسلط والاستبداد.

في هذا الإطار تأتي إشكالية هذه الورقة، لتبحث في ماهية أسباب التخلف السياسي العربي، وقياس مدى المشاركة السياسية فيه، من موقع التجارب البرلمانية المختلفة. مركزين على التجربة الجزائرية كنموذج لهذه الدراسة؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات هي كالآتي:

- أهمية المشاركة السياسية كآلية للتنمية الشاملة.
- واقع التنمية السياسية العربية.
- قياس المشاركة السياسية في العالم العربي.
- واقع المشاركة السياسية في الجزائر انطلاقا من تجربتها البرلمانية؟

للإجابة عن ذلك، فإن موضوع المشاركة السياسية لا يتحقق بقرار سياسي بحت، فالبلدان العربية خرجت من حقبة كان مسيطر عليها ثم عاشت المراحل الأولى من الاستقلال وهي تعاني نقصا في الموارد المادية وتشوه الواقع الثقافي والسياسي والاقتصادي. عاشت نموا مشوها في ترتيب الأولويات، كانت فيها أغلب الدول مشدودة إلى البعد القومي والتعامل مع القضية المحورية وهي الصراع مع إسرائيل، استنفذت كثير من طاقتها ووقتها، وشغلتها عن الاهتمام بالتنمية السياسية، وساهم في ذلك انشغال بعض الدول العربية بالنهج الاشتراكي الذي تم التخلي عنه بعد سقوط المعسكر الشرقي بنهاية الحرب الباردة.

هذا الوضع دفع بالواقع الداخلي للعالم العربي ومع زيادة الوعي إلى ظهور وصعود المطالب الداخلية في اتجاه تغيير الوضع القائم مع نهاية الحرب الباردة، ورافق ذلك الاهتمام الغربي بالواقع العربي، خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم ربط الديمقراطية بالإرهاب، واعتبار هذا الأخير من نتاج الأنظمة المغلقة، ومن ثم فإن الحل يكمن في الانفتاح السياسي في إطار قيادة الولايات المتحدة للموجة الرابعة للديمقراطية الموجهة للعالم العربي.

لهذه الضغوطات الداخلية والخارجية، حاولت الدول العربية التأقلم مع الواقع الجديد، ودخلت في تجارب ذاتية أفضت إلى نتائج مختلفة، بعضها حقق نتائج إيجابية وإن كانت جد متواضعة، والبعض الآخر أدى إلى نتائج مدمرة، لكن ظلت جميعها بعيدة عن ما هو مطلوب.

ولتعذر دراسة كل التجارب العربية، فقد فضلنا التركيز على التجربة الجزائرية والتي كانت سباقة في هذا الإطار، حيث جاءت بعد نهاية الحرب الباردة، فالنسبة لتلك البلدان التي كانت تحتمي بالمعسكر الاشتراكي، وجدت نفسها في حاجة إلى تغيير بنيتها بشكل جذري بما في ذلك إصلاح وضعها السياسي. أما تلك التي كانت تحت وصاية المعسكر الغربي، فقد وجدت نفسها أمام ضغط نفس الحليف الغربي، فبالأمس كان مبرر مساندها

هو الخطر الشيوعي، ومع سقوط هذا الأخير فقد انتهى ذلك المبرر وكان لزاما عليها الدخول في إصلاحات بما في ذلك الإصلاح السياسي.

إذا مع نهاية الحرب الباردة، اجتاحت موجة الإصلاح السياسي كل بلدان العالم العربي بدرجات متفاوتة، وكأنها حتمية بضغط من الداخل والخارج. ولقد عبر عن ذلك في الجزائر دستور 1989 الذي فتح المجال للتعددية السياسية ودخلت البلاد كما هي البلدان العربية الأخرى بشكل متفاوت في مرحلة لم يعد فيها النظام الحاكم يقرر وحده، بل فتح مجال أمام الآخر حزبا وتنظيما، المهم انفتح المجال أمام الآخر كي يشارك في عملية التنمية الشاملة. ومن بين المواقع التي تعبر بصفة رسمية عن هذه المشاركة نجد المؤسسة التشريعية، التي شكلت الإطار الذي يعبر فيه عن هذه المشاركة. ودل واقع الممارسة البرلمانية العربية عن اختلاف التجارب من بلد إلى آخر.

المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية:

لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على تنمية قطاع بتجاهل القطاعات الأخرى، أو أولوية مجال على مجال آخر، فهي تنمية شاملة يكون فيها التوازن في كل القطاعات المادية والبشرية، وتمس كل مجالات الحياة. وفي هذا السياق الشامل للتنمية تزايد الاهتمام بالتنمية السياسية ومن آلياتها المشاركة السياسية التي تتعزز من خلال احترام حقوق الإنسان، إلى درجة التلازم بينهما، إذ لا يكتمل توفر الواحدة إلا بتحقق الآخر.

فالمشاركة السياسية تعني أي نشاط سياسي يعبر عن مساهمة المواطنين في إطار النظام السياسي لإنجاز العملية السياسية، وكما قال صموئيل هنتنغتون، أن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال[1].

فالمشاركة السياسية بهذا المفهوم، ينظر إليها كمطلب لأفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته، ومن ثم لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير عن المطالب والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين، يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي ويساهمون في صناعة القرار بالتساوي. هذا القرار الذي سيطبق عليهم في النهاية أو يتأثرون بعواقبه بشكل أو بآخر.

وإيجابية المشاركة السياسية كما دلت ممارستها في الأنظمة الديمقراطية، هي خيارا إستراتيجيا لأي نموذج تنموي، لأنه يعزز شرعية النظام السياسي ويبني المؤسسات الديمقراطية وهو ما يجعل الأفراد يشعرون بحق المواطنة الكاملة، ومن ثم يساهمون في تماسك البلاد والشعور بواجب المشاركة في عملية التنمية والدفاع عنها.

إن إيجابيات المشاركة السياسية عندما تعمم وتحترم لتصبح تقليدا مكرسا قانونا وممارسة يصبح صمام أمان للخيار الديمقراطي مع تعاقب التوجهات السياسية، بحيث يصبح مبدأ شعبي يستحيل التنازل عنه أو إجهاضه، فالمشاركة السياسية هي التي تعبر عن المساواة في المواطنة والحقوق السياسية. ومهما كان الاتجاه أو التيار الحاكم فإن السيادة تظل في يد الشعب الممثل في مختلف التنظيمات والأحزاب التي ينخرط فيها، فكما أن المشاركة الديمقراطية هي التي توصل الحاكم إلى الحكم، فإن نفس المشاركة تستطيع أن تنزل ذلك الحاكم من الحكم في إطار قواعد اللعبة المتبعة في كل بلد أو في أي هيئة من هيئات الدولة.

تتم هذه العملية بأنماط عديدة أهمها:

- المشاركة في الانتخابات، ترشحا وتصويتا وتأييدا ومعارضة.
- ممارسة الضغط السياسي على النظام بأي صورة كانت.
- توفر إمكانية الانخراط في التنظيم السياسي وأي نشاط قانوني.

وبهذه الأنماط المختلفة فإن المشاركة السياسية تقاس بوجود المعارضة والسماح لهـا بالنشاط. وتعتبر المعارضة بمثابة حزب الأقلية الأكثر أهمية المستعد في حالة استقالة الحكومة تولي الحكم، فنشاط المعارضة موجه أساسا إلى الناخبين بهدف كسب مساندتهم للانتخابات القادمة، أو التأثير في سياسة الحكومة من خلال الضغط على الرأي العام.

يتطلب ذلك توفر عنصر الثقة بين السلطة والمعارضة، فعلى الخصم أن لا يتجاوز حدا معينا في النزاع، فالثقة تبنى من خلال الاتصال وتجاوز النزاعات لتحقيق التنمية الشاملة[2]. ففي هذه الحالة يفترض في الديمقراطية السائدة أن تعترف بالمعارضة شريطة هذه الأخيرة أن تحترم القانون، ولا بد من الانتباه إلى الديمقراطية التي تسمح لقوى تعتبر نفسها ديمقراطية للوصول إلى الحكم ثم تحولها بعد ذلك إلى نظام استبدادي.

إن الديمقراطية التي لا تضمن المشاركة السياسية
في كلها أو جزئها لا تستحق البقاء.

إذا المبدأ الديمقراطي يفترض وجود معارضة معترف بها سياسيا، بما يعزز ويكرس المنافسة السياسية الحرة، بل إن وجود المعارضة في حد ذاته يعطي مصداقية للنظام الديمقراطي، ومن ثم تجد السلطة الحاكمة شرعيتها في وجود معارضة تستمع لها وتشاركها في ممارسة بعض الوظائف خدمة للصالح العام، وهكذا فإن المعارضة لها حق المشاركة من خلال معارضتها للأغلبية الحاكمة.

هذا فيما يتعلق بالمعارضة بصفة عامة، أما في مؤسسات السلطة التشريعية فإن المعارضة تتشكل من نواب أحزاب أو أحرار ليسو في السلطة بل هم بمثابة معادين لها، ومن خلال دورها تطرح المعارضة البدائل التي تراها نافعة وتكشف الثغرات والنقائص للعمل الحكومي، وعليه تقترح القوانين وتطلب التعديل. فهي وإن كان ليس لها الأغلبية ولا تضمن مرور اقتراحاتها وتعديلاتها، إلا أنها بذلك يمكن أن تحصل على بعض الامتيازات.

المشاركة السياسية في العالم العربي:

تختلف البيئة السياسية العربية عن البيئة السياسية الغربية بما لهذه الأخيرة من مواصفات الديمقراطية الحقيقية في الانفتاح والتداول، وهي تمكن من مساهمة أفراد المجتمع في اختيار حكامهم ورسم السياسة العامة بصيغة أو بأخرى، مما يعني مساهمتهم في صنع القرارات السياسية ومراقبتها.

تعاني البيئة السياسية العربية ما تعانيه القطاعات الأخرى، باعتبار أن التنمية ظاهرة شاملة تأثرت بالوضع التاريخي وتأثيرات الحاضر. ففي الماضي القريب لم تكن المشاركة السياسية في العالم العربي موضوعا يستحق الاهتمام إبان الثنائية القطبية، لأن الانقسام الدولي كان يولي أهمية لكسب الحلفاء في المساحة العربية بغض النظر عن طبيعة وشكل النظام السياسي الحاكم، بل ربما كان يفضل النظام السياسي الشمولي لأن القرار المركزي يضمن الولاء لهذا القطب أو ذاك، عكس النظام الديمقراطي الذي قد يفرض تغيرا في اتجاه دولة ليس من مصلحة الدولة الوصية أن يكون كذلك. ولقد دلت التجارب العديدة عن تدخل الدول الكبرى لمنع أو إحداث تغيير داخل الدول التي كانت فيها الأوضاع تسير في اتجاه لا تريده ولا يخدم مصالحها الإقليمية أو الدولية.

في هذا الاتجاه كانتا القوتين العظميين تبحثان عن حلفاء دون قيد أو شرط، وكان الأفضل هو التعامل مع الدكتاتورين – فالحكومات الديمقراطية المنتخبة تحكمها مصالح الشعوب ويمنعها ناخبوها من التبعية العمياء للآخرين[3].

في ظل هذا المنطق، وجدت الأنظمة الحاكمة في العالم العربي (جمهوريات أو ملكيات)، وجدت فرصتها لفرض قبضتها الحديدية وعدم التفكير في إحداث تنمية سياسية بما في ذلك إشراك أطراف أخرى في السلطة، بحجة الاستقرار أو وجود خطر خارجي أو عدم نضج الشعب، كانت دوما تستند إلى ذرائع ومبررات تصنعها لتتملص من تبني مشاركة سياسية تحسن من الأداء السياسي وترفع من مستوى التنمية الشاملة.

وظلت بعض الأنظمة لا تعطي الحق السياسي لمن لا ينخرط في حزب السلطة، كما منعت أنظمة أخرى مشاركة المرأة وخصصت الأخرى الممارسة السياسية على الأسرة الحاكمة فقط.

اختلف الوضع عما سبق ذكره، بمجرد أن انتهت الحرب الباردة ودخول ما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية في المنطق الغربي، فبسقوط الرداء السوفيتي عن البلدان العربية التي كانت موالية له، اتضح أن التغيير السياسي في العالم العربي ليس خيارا وإنما ضرورة تمليه الأوضاع الجديدة، هذه الأوضاع التي أحدثت ثورة في الداخل العربي في اتجاه المطالبة بالمشاركة السياسة.

برز ذلك من خلال بعض المؤشرات السياسية حدثت هنا وهناك. إما بهدف التغيير كما حدث في الجزائر من خلال دستور 1989، أو من خلال التحكم في الأوضاع كما حصل في تونس 1987 وبداية الضغوط الأمريكية على حلفائها من أجل الانفتاح السياسي. وهو ما تزامن والمطالب الداخلية من قبل المجتمع المدني والأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة.

ولكن من المهم وصف الحالة السياسية للعالم العربي في هذه الفترة الحاسمة، وفي مقدمة ما امتازت به، أنها تتفاوت في العملية السياسية ولكن تشترك عموما في خصائص أساسية وهي:

1 ـ هيمنة الرؤى الأيديولوجية في البداية والتي كانت سائدة في فترة التحرير والبناء الأول.
2 ـ ضعف تنظيم وأداء المجتمع المدني.
3 ـ مساندة الأنظمة السائدة من إحدى القوتين إبان الحرب الباردة مما شجعها على عدم التغيير.
4 ـ غياب الديمقراطية الحقيقية واستفحال ظاهر التسعات 99,99%.
5 ـ شيوع مظاهر التسلط، بحجة عدم وعي الشعب أو وجود خطر خارجي.

مع نهاية الحرب الباردة تطلب الوضع الداخلي للبلدان العربية والضغوط الخارجية القيام بانقلاب يمكن وصفه في بعض البلدان بالانتحاري من أجل الخروج بسرعة من هذه الوضعية المزرية واللحاق بالأمم المتقدمة، وكأن التنمية الشاملة لها وصفة لا بد من الامتثال إليها بسرعة. ومن ثم كان النظر تجاه هذه الوصفة باختلاف كل بلد عربي تعامل معها بحسب ظروفه وبحسب النظام السياسي القائم فيه.

ففي الواقع الداخلي العربي، استمر ما ذكرناه سابقا، من مظاهر التخلف السياسي حيث يتطلب التغيير السليم الانتقال السلمي للسلطة عبر التنمية السياسية الحقيقية والتدرج لتحاشي السقوط الحر، بينما الوضع الخارجي حيث حكم النظام الدولي بيد من حديد من قبل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكان في حاجة إلى التعويض بسرعة على

ما فاته في فترة الحرب الباردة ولم يكن على استعداد لتأهيل الدول النامية بما فيها الدول العربية عبر:

- تغيير نظم وبرامج التعليم القائمة.
- حرية الإعلام والتعبير والتجمع.
- احترام حقوق الإنسان والأقليات وتقرير المصير.
- تعزيز قوى المجتمع المدني.
- إصلاح النظم الاقتصادية ومنحها الحرية أكثر.

مع هذه المطالب العاجلة، فإن الغرب بقيادة الولايات المتحدة لم يساهم في إحداث الآليات التي يمكن الوصول من خلالها إلى الأهداف المعلنة.

* فهي لم تكن تعمل لتوفير حوافز كافية للأنظمة كي تقيم ديمقراطية بما يتلاءم وأوضاعها الداخلية الاجتماعية والثقافية، وبحسب خصوصية كل بلد.
* لم تساعد على بناء مؤسسات المجتمع المدني ليكون جدارا ضد الممارسات الظالمة لنظام الحكم.
* لم تعمل لبناء قضاء مستقل.
* لم تساعد على بناء آليات تضمن حرية التعبير والصحافة واستقلال الإعلام عن السلطة الحاكمة[4].
* ظلت تتبع ازدواجية المعايير، فهي تسانـد الأنظمة التي تخدمها وإن كانت ديكتاتورية وتعادي الأنظمة التي لا تسايرها وإن كانت ديمقراطية (حماس في فلسطين).

وبالرغم من سعي الأنظمة العربية القائمة، مسايرة المطالب الأمريكية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وما يسمى بالموجة الرابعة للديمقراطية، إلا أن التحولات والإنجازات مازالت محتشمة في نظر المعارضة العربية والمنظمات الدولية الداعية لفتح باب المشاركة السياسية أكثر مما هو موجودا.

وتعود أسباب الانتكاسة تلك إلى التردد الموجود لدى الحكام وبعض الفئات في المجتمعات العربية كما يعود إلى جملة من الأسباب:

1 - الثقافة السائدة والتي تعتبر الديمقراطية والمشاركة السياسية بما في ذلك إشراك المرأة في الحياة السياسية أداة غزو واستعمار في ثوب جديد لا يتماشى وخصوصيات وتقاليد الشعوب العربية.

2 - الإدعاء بأن الديمقراطية والمشاركة السياسية بالذات هي آليات لتسلل أعداء الأمة وبلوغهم السلطة تحت مسميات بريئة، ولكن الهدف هو ضرب استقرار الدولة ووحدها من الداخل.

3 - المبررات المختلفة التي تسوقها بعض الأنظمة الحاكمة في عدم بلوغ الشعب للوعي الكافي الذي يمكنه من المشاركة الفعالة في الاختيار والنقد وتقديم البديل في ظل وجود عدو خارجي يتربص بالدولة.

4 - استمرار الأحزاب الحاكمة تقليديا في احتكار مؤسسات الدولة واستغلال موارد البلاد لعرقلة أي تحول ديمقراطي، مثل منع المعارضة السياسية وتهميش القوى الاجتماعية وكل ما يهدد مصالح الفئة الحاكمة.

5 - استخدام أجهزة الدولة والأمن لضمان استمرار البقاء في السلطة وقمع المعارضة وفرض القيود على الحريات العامة وشل المجتمع المدني.

6 - نشر مناخ سياسي يفتقر إلى الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية، بما ينشر ثقافة الخوف والفزع تجاه كل ما هو سياسي أو مواجهة النظام الحاكم.

7 - وصف المعارضة الإسلامية بالإرهاب، وتخويف شرائح المجتمع والقوى الدولية بخطورة هذا التيار، فوصوله إلى الحكم إذا ما فسح أمامه المجال من خلال إشراكه في اللعبة السياسية يعني تهديدا للاستقرار الداخلي والإقليمي والدولي وللمصالح الغربية. وهكذا تم تصوير المشاركة السياسية في العالم العربي كخطر يجب معه التمسك بالأنظمة القائمة إلى حين.

ويشار إلى صحة هذا الطرح من خلال دخول الإخوان المسلمين في البرلمان المصري بأعداد معتبرة، وكذا نجاح حماس في الوصول إلى السلطة في فلسطين.

وبالرغم من أن الواقع السياسي في العالم العربي هذا هو حاله، إذ ينظر إلى غالبية البرلمانات العربية بأنها لا تملك الشرعية الكافية وهي بذلك بعيدة عن التأثير في القرار، فإن الاعتراف بها ووجودها يمكن أن يعزز مطالبها إذا تغيرت النظرة إليها على أنها أقلية مناهضة للأغلبية الحاكمة إلى قوة فاعلة تساهم في ترقية النظام الديمقراطي. ولكي تتمكن المعارضة في البلدان العربية من المشاركة السياسية بإيجابية لابد أن ينظر لدورها الحيوي في التربية السياسية والتكوين السياسي، فالمعارضة الإيجابية لها مسئوليات وطنية في تكوين وتكريس الديمقراطية والممارسة السليمة للفعل السياسي في ظل التعددية الهادفة لخدمة المجتمع والدولة.

نظرا لهذا القصور، فإننا نجد نشاطا معارضا على امتداد الساحة العربية لقصور آليات الديمقراطية فيها. وعلى سبيل المثال، دعا الإصلاحيين السعوديين إلى انتخابات حرة من خلال عريضة وقعها 114 شخصية بتاريخ 20 فيفري 2007، كما تم الإعلان عن ميلاد هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس تضم في قيادتها ممثلين عن أحزاب معارضة ومنظمات

مدنية في مطلع ديسمبر 2005، بهدف إحداث توازن بين الحزب الحاكم الذي يهيمن على كافة مناحي الحياة السياسية لمدة نصف قرن وبين قوى المعارضة المتناحرة والمتفرقة[5].

وعلى هذا المنوال ضرب الخناق على الحريات السياسية في أغلب البلدان العربية، حيث نجد المعارضة إما في الداخل وإما في الخارج تعاني من الإقصاء والتهميش والمنع. سواء تلك المعترف بها من خلال أحزاب سياسية أو تلك التي لم يعترف بها ولكن لها ثقل مؤثر في الشارع السياسي، ولها تمثيل في الهيئة التشريعية مثل الإخوان المسلمون في مصر، ولكن في ثوب الأحرار وليس باسم التنظيم الذي يطلقونه على أنفسهم.

وفي مقابل التحفظ على إطلاق الحريات السياسية، فإن هناك بعض المبادرات برزت مع بداية الألفية الأخيرة بإمكانها أن تكون مشجعة، ونأخذ مثال عن ذلك في التحولات التي حصلت في بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه إشراك المرأة في الحياة السياسية والتي كانت من الممنوعات سابقا.

تعتبر عمان أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تعطي المرأة سنة1994 حق التصويت، وشاركت المرأة العمانية كمرشحة لأول مرة سنة 2000، في انتخابات المجلس الاستشاري، أما في قطر، فقد أعطى مرسوما صادرا في 1998 حق الانتخاب والترشيح للمرأة. ونسجل فوز امرأة واحدة بمقعد في انتخابات 2003، وهي أول امرأة تفوز في الانتخابات في مجموع دول مجلس التعاون الخليجي.

أما في البحرين، فقد أعطى دستور فبراير 2002 للنساء الحق في التصويت والترشح للانتخابات البرلمانية. على أن وضع المرأة في كل من الكويت والإمارات مازال يحتاج إلى مبادرات أكثر، وتعد نساء السعودية من ناحية المشاركة السياسية الأقل حظا من بلدان مجلس التعاون الخليجي كله[6].

إن تحرر المرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ما زال ضعيفا بسبب العادات الاجتماعية والثقافية التي تنظر إلى ترشح وانتخاب النساء شيء دخيلا ويتناقض مع دورهن في المجتمع كما هو الحال في كثير من البلدان العربية الأخرى، فحتى وإن اعترف لها بالحقوق السياسية، فإن دورها وممارساتها لذلك يبقى في حده الأدنى، سواء من ناحية الترشح أو الانتخاب. وهو ما يتطلب عملا متواصلا، إذ لا يتوقف الأمر عند حد الاعتراف بهذه الحقوق فحسب.

موقع المرأة من المشاركة السياسية في العالم العربي تتصدره تونس، حيث أفرزت انتخابات 2004 نجاح 43 امرأة، حيث تمثيلها في البرلمان بنسبة 22.80%، وهي أعلى نسبة في العالم[7]. في بعض من الأحيان لا تعبر بعض المعطيات مثل ما هي المناهج الكمية عن الواقع الحقيقي، فهل يعني هذا الرقم أن وضع المرأة في تونس أحسن من وضع المرأة في الدول الإسكندنافية؟

وبقدر ما توحي هذه النماذج والمحاولات عن بداية ظهور النية الفعلية لممارسة المشاركة السياسية في العالم العربي، فإن ذلك يدل بأن الإصلاح السياسي الفعلي لابد وأن ينبع من إرادة سياسية داخلية، استجابة للتطلعات الشعبية وحاجات الناس عبر:

- أخذ في عين الاعتبار خصوصية كل بلد عربي وفتح حوار جاد بين السلطة والمعارضة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- تعميق مفاهيم معينة كحرية التعبير والعقلانية والاستفادة من التجارب العالمية.
- تقوية مؤسسات المجتمع المدني العربي، لأنه الدعامة للديمقراطية والشفافية والمساواة ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- تنمية القيم التي لا تسمح بالعنف والقمع، أي تعزيز ثقافة ديمقراطية مما يساعد السلطة والمعارضة للابتعاد عن العنف وتغليب منطق الحوار والاحتكام إلى الشعب كلما دعت الضرورة لذلك.

مما سبق، فإن الأنظمة العربية تعاني من أزمة الشرعية، ولذلك تتخوف من الانتخابات ومنح الفرصة للآخرين للمشاركة السياسية، فهي تعلم مسبقا أنها لن تكسب شرعيتها عن طريق الديمقراطية.

المشاركة السياسية في البرلمانات العربية:

هناك تجارب خاصة لكل بلد عربي على حدا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، وهي تتفاوت من ناحية الزمن والتجربة وكذا في الآليات، وفي العالم العربي حصلت تجربتين في إطار العمل العربي المشترك بشأن دعم المشاركة السياسية من خلال المجالس التشريعية والنيابية، وكانت المحاولات الجماعية تعكس تلك الخصوصيات. لقد عمدت البلدان العربية إلى تأسيس الاتحاد البرلماني العربي[*] سنة 1974، بهدف تحقيق اللقاءات والحوارات بين المجالس البرلمانية العربية. إلا أنه لم يتم الاعتناء بإدماج المجتمعات العربية وإشراكها في القرارات السياسية باستثناء ما ورد كهدف عام وهو ترقية الديمقراطية في الوطن العربي.

لقد دلت هذه التجربة بالرغم من مرور أزيد من ثلاثين سنة، عن قصور الاتحاد البرلماني العربي عن ترقية المواطن وإشراكه في الحياة السياسية العربية، وبالرغم من مرارة هذه التجربة فقد ذهبت الأنظمة العربية إلى عقد مؤتمر تأسيس للبرلمان العربي الذي اجتمع لأول مرة في القاهرة في ديسمبر 2005 .

وبقدر ما أثار ذلك طموح إيجابي عند البعض فقد أثار لدى البعض الآخر انتقادا شديد وسخرية كما عبر عن ذلك الكاتب فهمي هويدي،" أن أحدا لا يستطيع أن يتذكر أن ثمة برلمانا بحق عن المستوى النظري، فكيف يمكن أن نصنع من ذلك الغائب حضورا من أي نوع لبرلمان عربي، نعم لدينا أبنية فاخرة لمجالس نيابية بعضها بالتعيين المباشر والبعض الآخر جاء نتيجة تلاعب في النتائج وفي حالة أو حالتين استثنائيين من بين 22 قطرا عربيا، كان هناك تمثيل نسبي للجماهير العربية. لكننا في كل البرلمانات العربية لا نعرف أن أعضاءه حاسبوا مسئولا أو سحبوا الثقة منه، أو أسقطوا وزارة أو مروا تشريعا لا ترضى عنه السلطة. أو كانوا شركاء في أي قرار سياسي له قيمة[8].

إن المشاركة السياسية من خلال البرلمان تفقد مصداقيتها بمجرد قيام الأغلبية أو الجهة الحاكمة بتزوير الانتخابات والنجاح بالقفز على القواعد الديمقراطية وتنصيب نفسها لتولي زمام الدولة. وهكذا تبدأ الشكوك في الولاء للخارج وقوى الضغط والنفوذ في الداخل. وتنحسر الثقة في المواعيد الانتخابية المقبلة، بحيث ينجر عنها عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية لتبقى الصناديق فارغة.

تتهم الأنظمة العربية بأنها محمية من قبل القوى العالمية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فما هو سبيل المعارضة في هذه الدولة التي لا تضمن المشاركة السليمة والسلمية لها؟ إنها توضع في موقف جد محرج، بين خيارين أحلاهما سيء. إما القبول بالتزوير والإقصاء، وإما اللجوء إلى وسائل وممارسات تتنافى والعمل الديمقراطي، كالخروج إلى الشارع ومن ثم الانحراف عن العمل الشرعي، يجلب لها رد فعل مضاد تقوم فيه السلطة بالاعتقالات والزج بالمعارضة في السجون.

وفي كثير من الحالات، يعبر هذا الانحراف الذي تلجأ إليه بعض الأنظمة إلى وجود أقلية تحكم وأغلبية في المعارضة، فالانتخابات الحرة والنزيهة، تفرز برلمانا يعبر بحق عن الإرادة الشعبية، ومن ثم فإن الحكم يكون للأغلبية والمعارضة للأقلية.

إن قواعد اللعبة السياسية، تتطلب والحال هذا أن تترك المعارضة الأغلبية تحكم، بينما هي لها الحق في المعارضة في إطار القوانين. فهي تمتلك الحق في رصد أخطاء الحكومة وهفواتها، وداخل البرلمان تحاول أن تكسب أغلبية النواب للتصويت لها لإسقاط الحكومة أو عدم التصويت على الميزانية أو التصويت على لائحة سحب الثقة من الحكومة.

وبقدر ما كان العمل الديمقراطي أصيلا ومحترما، فإن ساحة البرلمان تكون موقع جذب ديمقراطي، وليس كما هو واقع في كثير من البرلمانات العربية، يتحول العمل إلى إقصاء الأكثرية لرأي الأقلية وتبادل الاتهامات قد تصل إلى الخيانة والزج بالبرلمانيين في السجون بعد الاعتقال، بتهم قد تصل إلى خيانة البلد والمساس بالأمن العام.

يعد ما سبق ذكره، نموذجا عن المخاطر السياسية الناتجة من عدم شرعية النظام السياسي، وهي ظاهرة منتشرة في العالم العربي، وتتفاوت شدتها من بلد عربي إلى آخر،فعدم فعالية العمل السياسي الذي لا يستند إلى شرعية وديمقراطية يؤدي إلى نشأة النظام المغلق[9].

لقد دلت مثل هذه التجارب المشبوهة للممارسة السياسية أن تحصلت بعض الأحزاب عن الأغلبية في البرلمان بالرغم من مرور أشهر فقط عن تأسيسها، وانهزمت أحزابا عريقة وأخرى معروفة بشعبيتها، ولو احتكم للصندوق حقيقة لكانت النتائج بخلاف ذلك كلية، هذه الممارسات، أفقدت المواطن الثقة في العملية الانتخابية وأفرغت بذلك لعبة المشاركة السياسية من محتواها الحقيقي وجعلت المواطن يعزف على العملية الانتخابية ويهجرها لأنها معروفة سلفا.

فالحاصل، هو انحرافات تلوى الأخرى، بشأن الممارسة الحزبية في العالم العربي، تعرقل المشاركة السياسية الحقيقية، من خلال منطق إلغاء الآخر بقرارات عسكرية أو انتخابات فوقية، ولذلك لا يتم التعامل الجاد ولا تتوفر الذهنية المتفتحة على التجارب الإنسانية الناجحة للاستفادة منها وتحسين ما يمكن تحسينه. هناك أفكار ومبررات جاهزة للنظر إلى المعارضة داخل البرلمان وخارجه على أنها مهددة للبلد واستقراره ووحدته أو للمبادئ الثورية والقيم والأخلاق، وإن لم تكن بالفعل كذلك، بل إن ذلك مجرد مبرر لإقصاء الآخر والبقاء في السلطة.

وبناء على ذلك، فلن تصبح البلدان العربية أكثر ديمقراطية، إلا عندما يواجه الحكام أحزابا معارضة جيدة التنظيم وبرلمانات قوية وسلطات قضائية مستقلة[10]. في هذا الشأن فقد استقالت الحكومة الكويتية في 17 مارس 2008، على خلفية أنها واجهت مواقف وممارسات معوقة أبرزها خلل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وانحراف مفهوم التمثيل البرلماني. وهذا على خلفية مطالبة البرلمان زيادة الأجور بأكثر مما اقترحته الحكومة، وملفات أخرى اتهمت فيها الحكومة بالضعف ومحاباة أصحاب رؤوس الأموال والتجار والفساد[11].

المشاركة السياسية في الجزائر :

على غرار باقي البلدان العربية، مع اختلاف يتعلق بخصوصية كل بلد، فإن الجزائر التي كانت محكومة بنظام الحزب الواحد منذ استقلالها ولثلاثة عقود، تعد من البلدان العربي السباقة نحو الانفتاح، والتي تأثرت بالتغيرات الدولية، أهمها نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد.

تداخلت الأوضاع الداخلية بالخارجية، وولدت جملة من الظواهر السلبية، سياسيا واقتصاديا، أفرزتها الساحة الجزائرية في النصف الثاني من عقد الثمانينات، حيث انخفضت العائدات النفطية وتراجعت المؤسسات الإنتاجية لتبعيتها للخارج في المواد الأولية، وأدى ذاك إلى ارتفاع نسبة البطالة وعجزت الدولة عن توفير الضروريات للشعب.

في هذا الجو المشحون، ازدادت مسؤولية النظام والحزب الحاكم في ما وصلت إليه البلاد، وتأكد عجز المؤسسات القائمة عن تحسين الأوضاع بل ارتبطت بها كل الآفات والسلبيات، وبدأت مطالب التغيير تتصاعد بضرورة فتح مجال المساهمة لمجتمع مدني فعال ومؤسسات متعددة لا تخضع للحزب الواحد بل تفتح الآفاق أمام الرأي والرأي الآخر. في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وهو ما عبرت عنه مظاهرات وأحداث أكتوبر 1988، في الجزائر العاصمة وعدة مدن أخرى.

بعد هذه الأحداث مكن دستور 1989 من تأسيس نظام تعددي لأول مرة، لكن انتكاسة المسار الانتخابي في جانفي 1992 أدخل هذا الدستور في حكم المجمد إلى أن عدل عام 1996، حيث عبرت المادة 14 منه، بأن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي

والعدالة الاجتماعية. وأن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته الديمقراطية. وهذا تعبير عن الاعتراف بالمشاركة السياسية على قدم المساواة كما عبرت المادة 29 بأن كل المواطنين سواسية أمام القانون.

تم الاعتراف صراحة بالحقوق السياسية، كما عبرت المادتين 41 و42 بأن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن وكذا حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.

ولأن الدساتير مرجعيات أساسية لقوانين الأمة، فإنها دائما تحوي كل ما يعتقد أنه يحترم المبادئ السامية كالحرية والمساواة وحقوق الإنسان، إلا أن الواقع قد يفرز غير ذلك، لقد عرفت الجزائر ظاهرة العنف والإجرام المنظم، تطلب منها تجميد كثير من المبادئ اكتسبها الشعب بتضحيات كبيرة وغالية. إن تضييق أفق الحرية والتعبير والتجمع، مهما كانت أسبابها، يتوقع أن تؤثر سلبا على المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني:

أكد دستور 1996 عن الثنائية البرلمانية من خلال المادة 98 التي تنص على أنه يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين هما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وأعطت المادة 133 صلاحيات لهذا البرلمان حيث منح النواب حق استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة كما يمكن للجان البرلمان أن تستمع إلى أعضاء الحكومة، ونصت المادة 134 بأنه يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة.

من خلال هذه الصلاحيات التي منحها الدستور لأعضاء البرلمان في التعامل مع الحكومة فقد وسع من دائرة المشاركة السياسية، فهي مضمونة للأقلية داخل الغرفتين.

العدد الكلي لمجلس الأمة هو 144 عضوا، ثلثين ينتخبون بالاقتراع غير المباشر والثلث يعين من طرف رئيس الجمهورية من بين الشخصيات الوطنية. وعهدته 6 سنوات لتفادي أي فراغ دستوري.

أما المجلس الشعبي الوطني فينتخب مباشرة وله سلطة التشريع في مجالات محددة ومراقبة سير الحكومة حسب الدستور وعدد أعضائه 389 منهم 8 مقاعد مخصصة للجالية الجزائرية في الخارج. ومقياس التمثيل في المجلس الشعبي الوطني هو مقعد واحد لكل 80 ألف نسمة يضاف إليها مقعد واحد لكل شريحة متبقية يزيد عددها على 40 ألف نسمة، ولا يمكن أن يقل عدد المقاعد عن الأربعة في الولايات التي لم تبلغ كثافتها السكانية 350 ألف نسمة مثل ولاية إليزي وتمنراست.

لقد أفرزت آخر الانتخابات التشريعية (ماي 2007) عن نتائج أقل ما يقال عنها أنها تعبر عن التعددية وانفتاح المجال للمشاركة السياسية في الترشيح والانتخاب كما تدل عنها نتائج العملية الانتخابية تلك، والمختلفة نتائجها عن انتخابات 2002 حيث تغيرت موازين القوى وتبدلت المواقع بين الأحزاب وتأثير ذلك على التوازنات داخل السلطة التشريعية (البرلمان) جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في ماي 2007 على النحو التالي[12]:

1 - حزب جبهة التحرير الوطني 136 مقعد.
2 - التجمع الوطني الديمقراطي 62 مقعد.
3 - حركة مجتمع السلم 51 مقعد.
4 - الأحرار 33 مقعد.
5 - حزب العمال 26 مقعد.

6 ـ الجمع من أجل الثقافة الديمقراطية 19 مقعد.
7 ـ الجبهة الوطنية الجزائرية 15 مقعد.
8 ـ الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو 07 مقاعد.
9 ـ حركة الشبيبة الديمقراطية 05 مقعد.
10 ـ حركة النهضة 05 مقاعد.
11 ـ التحالف الوطني الجمهوري 04 مقعد.
12 ـ حزب التجديد الجزائري 04 مقاعد.
13 ـ حركة الوفاق الوطني 04 مقاعد.
14 ـ حركة الانفتاح 03 مقعد
15 ـ حركة الإصلاح الوطني 03 مقعد.
16 ـ الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام 03 مقعد.
17 ـ الحركة الوطنية للأمل مقعدين 02.
18 ـ التجمع الوطني الجمهوري مقعدين 02.
19 ـ عهد 45 مقعد واحد.
20 ـ التجمع الجزائري مقعد واحد.
21 ـ الحركة الديمقراطية الاجتماعية مقعد واحد.
22 ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية مقعد واحد.

أما التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني فهو كالتالي:

- حزب جبهة التحرير الوطني 11.
- حزب العمال 11.
- التجمع الوطني الجمهوري 02.
- عشرة أحزاب أخرى لها مقعد واحد للنساء لكل حزب.

وهو ما يعني أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري هو 7.7 %.

بقدر ما كانت هذه النتائج عاكسة لتبدل المواقع وموازين القوى للأحزاب، مقارنة بالانتخابات البرلمانية لعام 2002، فإن هذه المرة فتح المجال لتمثيل 21 حزبا زائد الأحرار، وإن كان الكثير منها ممثلا تمثيلا رمزيا، بواحد أو اثنين، مما يؤكد بأن التمثيل يعود إلى شخص المرشح أكثر ما يعود إلى برنامج الحزب وتوجهه. فإن ذلك وسع من عدد المجموعات البرلمانية حيث قدرت بسبعة مجموعات.

ما يعنينا في هذه النتائج، هو تعايش هذه التشكيلات مع بعضها داخل المؤسسة التشريعية ومدى ما تحققه من مشاركة سياسية. وهل أن الأغلبية تقصي الأقلية؟ وما هي الآليات المستخدمة لتحقيق الانسجام وإشراك الأقلية؟

من المعروف أن الحاصل على الأغلبية يكون وضعه مريحا في تشكيل الحكومة ومن ثم في اقتراح القوانين والتصويت عليها. لكن من المهم كذلك ومن قواعد الديمقراطية السليمة ضمان حق المشاركة السياسية للأقلية الموجودة وإدماجها في مختلف اللجان للمساهمة والاستفادة من رأيها المعارض، إذ قد يكون ذلك سبيل لتدارك النقائص وتصحيح الأخطاء التي لا تتفطن لها الأغلبية الحاكمة، فقد تغتر بأغلبيتها وترتكب أخطاء فادحة في حق البلاد والشعب.

وتبرز المشاركة السياسية داخل الهيئة التشريعية من خلال جملة من الآليات:

ـ حق نقد الحكومة داخل البرلمان.

- حق معارضة القوانين المطروحة للتصويت من قبل الحكومة.
- تقديم أسئلة شفوية ومكتوبة للحكومة.
- حق تأسيس مجموعات برلمانية.
- التوجه للصحافة والرأي العام لإعلام مواقفها المعارضة.

ولابد أن يتم ذلك في إطار اعتراف الأغلبية بحق المعارضة من طرف الأقلية واحترام هذه الأخيرة للقوانين المعمول بها في هذا الإطار.وفي حالة عدم الاحترام المتبادل بين هذا وذاك فإن هذا الوضع سيكون له تأثيرا سلبيا على عمل البرلمان.

في هذه الحالة، يصعب الحديث عن المشاركة السياسية في البرلمان، إذا كان البرلمان في حد ذاته لا يملك مؤهل المشاركة من خلال المبادرة والمعارضة. والمعارضة عموما تتحرك في البرلمان من خلال عدة وظائف أهمها:

1 ـ الوظيفة التشريعية. 2 ـ الوظيفة الرقابية. 3 ـ الوظيفة السياسية.

1- الوظيفة التشريعية للبرلمان:

الدور الأساسي للبرلمان، هو التشريع للمجتمع في مختلف الميادين في ظل المادة:122 من الدستور، وللبرلمانيين المنتمين للأغلبية أو الأقلية الحق في اقتراح القوانين. ولكي تكون العملية ناجحة لابد من وضع آليات تمكين المعارضة من فرض نفسها ووجودها بل وتشجيعها على أن تكون معارضة بناءة من خلال تعزيز مشاركتها السياسية داخل البرلمان.

فبالنسبة للاقتراحات نجد النواب في عهد 1997-2002 قدموا 20 اقتراح قانون مر منها إلى اللجان المختصة أربعة قوانين فقط، والتي لم يصدروا فيها أي نص للتطبيق في نهاية الأمر. بينما وردت اقتراحات التعديل من مختلف الأحزاب[13].

ولكي يؤدي البرلمان وظيفته التشريعية بحيث تتنوع القوانين وتمس كل القطاعات التي تهم الإنسان في علاقاته الداخلية والخارجية، فلا بد من وجود معارضة قوية يعترف لها بذلك ويفتح لها المجال لأداء دورها. إلا أن التجربة الجزائرية في هذا الإطار جد متواضعة بسبب ضعف الأحزاب السياسية المتواجدة في البرلمان وعجزها عن اتخاذ المبادرات، فضلا عن تدخل المؤسسات التنفيذية في ترتيب الأولويات وأحيانا وضع عراقيل أمام الاقتراحات المقدمة كي لا تؤثر تأثيرا كبيرا على القوانين المقترحة من الحكومة.

2- وظيفة الرقابة للبرلمان:

أما فيما يتعلق بتحرك المعارضة من خلال الوظيفة الرقابية داخل البرلمان. ومن خلال ما يتمتع به البرلماني من حصانات، فإنه يتبوأ مكانة لائقة لحماية مصلحة الشعب والدفاع عنها ومنع الانحراف، وهذا من خلال عدة وسائل منها مناقشة الميزانية والإشراف على العمل الحكومي، في إطار ما توفر من معلومات والثقافة البرلمانية اللازمة من حرية المداولات والتعبير والنقد البناء.

وتمارس الرقابة عبر عدة آليات كمناقشة برنامج الحكومة وبيان السياسة العامة والاستجواب والأسئلة الشفوية أو المكتوبة، وبقدر ما كان المجال مفتوحا للمعارضة داخل

البرلمان لممارسة وظيفة الرقابة بعيدا عن الضغوط والتخويف، فإن ذلك يمنح الفرصة أكثر للمشاركة السياسية التي تعود بالإيجاب على الحياة السياسية والمنظومة التشريعية.

في التجربة الجزائرية، ونظرا لأن الأغلبية في البرلمان وضعها مريح لأنها تحكم، فإن الحكومة لم تتعرض لمواقف محرجة هددتها بالسقوط أو بسحب الثقة أو بالاستقالة، ولم يحصل هناك تصويت بالثقة.

بخلاف ذلك فقد ظلت المعارضة في المجلس الوطني الشعبي تمارس الرقابة التي لا تترتب عنها مسؤولية الحكومة بصفة مباشرة كالاستجواب والأسئلة الشفوية أو المكتوبة. والمشكل في عدد كبير من البرلمانيين، حيث لا يملك هؤلاء ثقافة برلمانية، فهي مازالت عند أغلبيتهم، عبارة عن منصب للتشريف يعقبها بعد خمس سنوات نظام للتقاعد مغري وسيارة ولقب السيناتور. مع السعي لضمان عهدة أخرى إذا سمحت الظروف بذلك.

3 - الوظيفة السياسية للبرلمان:

أما فيما يتعلق بالوظيفة السياسية، فيتعلق الأمر بالوساطة بين المواطنين وأجهزة السلطة التنفيذية والتأثير في الرأي العام، وهي تكون للبرلمانيين لكن خارج مقر البرلمان، فالنواب باعتبارهم يمثلون الشعب سواء انتخبوا بشكل مباشر(المجلس الشعبي الوطني) أو غير مباشر (مجلس الأمة)، لهم دور كبير في متابعة انشغالات القاعدة الشعبية. يتقاضى كل نائب علاوة خاصة يفتح بها مداومة للتقرب من القاعدة ومعرفة انشغالاتها ومتابعتها ومحاولة إيجاد حلول لها أو نقلها للسلطات المعنية.

إن البرلماني هو وسيط بين ناخبيه وهيئات السلطة التنفيذية المختلفة من الوزارة إلى أبسط إدارة، ويتدخل على مختلف المستويات للدفاع عن حقوق المواطنين الذين لا يجدون من يدافع عن حقوقهم، حيث يعانون من تعسف الإدارة أو مساس بحرياتهم وحقوقهم، كما أنهم لا يعرفون في غالب الأحيان قنوات تبليغ انشغالاتهم ولا يجدون من يتكفل بها.

على صعيد آخر، فإن البرلمان من خلال أعضائه يساهم في تشكيل وتوجيه الرأي العام، إذ يفترض أن البرلماني لديه قاعدة شعبية معينة، فهو إذا يمتلك فرصة التأثير في مختلف الإتجاهات والتيارات السياسية داخل الدولة. من خلال التجارب السابقة والطموح المستقبلي والاستفادة مما حدث ويحدث من تجارب إقليمية ودولية في سياق المشاركة السياسية المتوفرة.

لقد أعطت التجربة الجزائرية نتاجا مقبولا في هذا السياق، حيث عبر التعايش السلمي لممثلي مختلف الأحزاب والتيارات السياسية في العهدتين الأخيرتين عن وجود الإنسجام والتقارب السياسي عبر قنوات الحوار والتنافس السلمي وليس التناحر والعداء ورفض الآخر.

لقد دلت التجارب السابقة عن أهمية التعايش إذ ليس هناك بديل أفضل، فالرأي العام يتعلم من خلال التعايش البرلماني، وبإمكانه أن يشارك من خلالهم في الاقتراحات والمناقشات، ليتمكنوا من مراقبة البرلمانيين من خلال البث المباشر الذي تضمنه وسائل الإعلام العمومية للمناقشات.

ما يلاحظ في التجربة الجزائرية والمشاركة السياسية في إطار المؤسسة التشريعية، هو التجربة الخاصة للجزائر، حيث تجد الأحزاب السياسية ضيقا كبيرا في ما تفرضه الأوضاع الأمنية الخاصة، فالساحة تتطلب وقتا إضافيا لنشر الثقافة الديمقراطية، وما تحقق إلى حد الساعة من تعايش ومشاركة سياسية سلمية ومتسامحة في البرلمان، لحد الآن تشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ولكن في حاجة إلى مجهود إضافي في السنوات القادمة.

الخاتمة:

إن الحديث عن المشاركة السياسية في العالم العربي، واسع ومتشابك للاختلاف الحاصل في مسيرة البلدان العربية، باختلاف أوضاعها الداخلية، والتأثيرات الخارجية.

ونظرا لأن هذا الموضوع أصبح من اهتمامات كل الدول العربية في ظل التطور الحاصل في واقعها الداخلي الشامل المقرون بتفاعلها مع المحيط الإقليمي والدولي، أصبح من المستحيل تجاهله كما حصل إبان الثنائية القطبية.

والاهتمام الحاصل بالمشاركة السياسية وضرورة تحقيقها يختلف هو الآخر من بلد لآخر، بحسب قناعة الأنظمة الحاكمة جمهورية أو ملكية. فالأنظمة الغير مقتنعة به نجدها تركز أكثر على المسوغات التي تحاول من خلالها تبرير تقاعسها عن ذلك. بينما الأنظمة الجادة نجدها توفر الظروف وإن كان بالتدرج بتهيئة الأجواء السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمكن من انخراط المجتمع في المشاركة لصنع القرارات السياسية.

من الواضح أن المشاركة السياسية مقرونة بالتفتح والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتساوي الفرص ووجود معارضة جادة لها آليات التعبير والمبادرة. وتعد الهيئة التشريعية من الأماكن اللائقة لممارسة ذلك. وهذا لا يلغي ما تعاني منه المعارضة في العالم العربي من حالات التضييق والضغط من السلطة التنفيذية.

في الوقت الذي نجد فيه صعوبات كثيرة مطروحة على الأنظمة العربية مثل العنف والإجرام المنظم، مما يصعب من تحقيق الانفتاح الحقيقي، فإن هناك أنظمة أخرى تحاول الاستمرار في غلق الأبواب، مقدمة ذرائع غير مقبولة.

وتعد الجزائر، رائدة في تجربتها في العالم العربي، من ناحية فتح مجال المشاركة السياسية، حيث عرفت الساحة السياسية عشرات التشكيلات السياسية عندما فتح المجال أمام إنشاء الأحزاب، كما اتسع نطاق حرية التعبير وتشكلت مئات الجمعيات لتأطير المجتمع المدني.

لقد شكلت الهيئة التشريعية بغرفتيها، انطلاقا من دستور 1996 فرصة لتعايش المعارضة مع الأغلبية الحاكمة، وساهمت في خلق ثقافة برلمانية لدى البرلمانيين، لكن عند قياسها بما هو مطلوب فإنه مازال بعيد عن تطلعات الشعب، في رؤية برلمان قوي تضبط عليه عقارب الحكومة وليس العكس.

الهوامش:

(1) عن، عبد الله نقرش، **إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي، مقاربة نظرية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، المجلد 32، العدد 3، 2005، ص.518.

(2) جاك لوفيفر، حقوق وواجبات المعارضة في الديمقراطية المعاصرة، **الفكر البرلماني**، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، العدد، 13، ص 208.

(3) الصادق المهدي، **نحو خريطة طريق للإصلاح السياسي**،www.balagh.com اقتباس بتاريخ 27. 02 .2007.

(4) محمود علي الخطيب، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي**،اقتباس بتاريخ 26 .02. 2007 www.kotobarabia.com.

(5) لطفي حجي، **هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس: الوصول إلى التوافق**، اقتباس بتاريخ 25 .02. 2007.

(6) ابتسام الكتبي، **أوضاع المرأة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي**، اقتباس بتاريخ 20 .02. 2007 .

(7) اقتباس بتاريخ، 20 .03 .2008.

(*) يضم الاتحاد البرلماني العربي حاليا 22 شعبة برلمانية تمثل البرلمانات العربية التالية:
- مجلس الأمة (مؤلف من مجلس الأعيان والنواب)الأردن.
- المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات العربية المتحدة.
- المجلس الوطني(مجلس النواب والشورى) البحرين.
- مجلس النواب، تونس.
- البرلمان(المؤلف من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) الجزائر.
- الجمعية الاتحادية، جزر القمر.
- الجمعية الوطنية جيبوتي.
- مجلس الشورى،السعودية.
- المجلس الوطني، السودان.
- مجلس الشعب، الصومال.
- المجلس الوطني، العراق.
- مجلس عمان المؤلف من مجلس الشورى ومجلس الدولة، عمان.
- المجلس الوطني، فلسطين.
- مجلس الشورى، قطر.
- مجلس الأمة، الكويت.
- مجلس النواب، لبنان.
- مؤتمر الشعب العام، ليبيا.
- مجلس الشعب، مصر.
- البرلمان المؤلف من مجلس النواب والمستشارين، المغرب.
- البرلمان المؤلف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، موريتانيا.
- مجلس النواب، اليمن.

المرجع: **الاتحاد البرلماني العربي**، معلومات عامة.www.arab-ipu.org.. اقتباس بتاريخ: 25 .02 2007..

(8) فهمي هويدي، **وهم جديد اسمه البرلمان العربي**، www.aawsat.com. تاريخ الاقتباس22 .02 2007..

(9) ياسين السيد، **الوعي القومي المعاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991، ص 204.

(10) مارينا أوتاويه، **تفادي شرك حقوق المرأة**، اقتباس بتاريخ: 28. 02 . 2007 .www.alwatan.com.

(11) قائمة النواب حسب الانتماء السياسي. 20 .03 .2008، www.apn.dz.org.

(12) محمد مصدق يوسفي، **الانتخابات البرلمانية في الجزائر**،اقتباس بتاريخ، 27. 01 . 2007.

(13) الأمين شريط، التجربة البرلمانية الجزائرية في ظل التعددية، **الفكر البرلماني**، الجزائر، العدد 04، أكتوبر 2003، ص 114.